

فضل

لحاجة وقده ابن الرنفة ما اذ لم يكن لذلك ناظرا واستأذنه والافلاحت
 له ويوافق اعتبار المصنوع كالمصالح اذ ينفذ في سلكي بعبوة المدرسة ولم
 يعتبر المصنوع اذ ينفذ في ذلك ويمنح حكم على ما اذا اعتد عدم اعتباره
 بالمتبادر الموقوف في مثل حالة الوقف لان العادة المبررة في زمن الوقف
 اذا علم بها تنزل منزلة شرطه فيزج في غير تركه التعليم وصوب في التقيد
 واما ما يقع الا من بطلان المدرسين في المدارس فيتمتع استحقاق معا
 عن شيخ لم يدرس ومنع لم يحضر لان زمن بطلانهم غير متقاربا فيما سبق في زمن
 الوقف فيجوز عليهم اخذ المعلوم كالم او بعض حيث لم يرعوا ما كان في زمن
 الوقف وان كانت من بيت المال وخرج بقوله في المتعلق اذ احضر المدرس
 ما اذ لم يحضر المدرس فلا يستحق ما يؤم المتعلم ثم راجع زيادة من قول وقوله
 المص وخرج منه الحاجة انظر له لم يقل هنا ليعود كما قال في اللذين قبله ولعل
 هذا يفيهم من التغيير بالحاجة لان الشان من خرج بالحاجة العوده وطالبت
 نيتهم اي حيث يعد مع ضاحل في بيان حكم الاعيان المشتركة كالاعيان
 للمعدن والمال وما يتبع ذلك كقيمة ما القناعة المشتركة عن المعدن الظم
 من المعدن وهو الاقامة ومنه جنات عدن وعبارة مر وهو حقيقة البقعة
 التي اودعها الله تعالى جواهر ظاهرا وباطنا سميت بذلك لعدون اع
 اقامة ما ايتت الله فيها والمراد ما فيها فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم
 الحال على المحل وقيل هو حقيقة فيها كما تقدم وهذا العتي قول المعدن
 الظم الذي ليس هو الحكم بل هو مقتضى الحكم من قول ولا يملك ظم عثم
 بالاعلاج اي بضم حرفه سم ما يرمى به وهو المسمى بالبارود
 وكبريت وهو عيني تحرق فاذ اجمد ما هو اصاب كبريتا ابيض واصفر والاسود
 واحمر واعزه للاعز ومعدنه خلف وادي القمل الذي يرمى سليمان عليه
 السلام ويمن في معدنه فاذ افارق معدنه زال ضوهه استلذات الارواح
 وهو مني يقيم يوخذ منه ان العنبر كذلك لان المصنوع انه ينبت في
 قاع البحار ثم يتخذ منه الما بوجهه الى البره قوله فيجهد بايه بخر ودخل
 مختار ويصير كالتقار ويوخذ من عظامه التقار الموتى سمي بذلك
 وهو يحمي او متجنس ه ثم راجع عن بكسر اوله جمع برمه بضمه قول
 حكم

حكم المعدن الظم وهو انها لا تملك بالمحصيا ولا يملك ظاهرا ولا
 لا يملك باحصيا من وقوله ولا ينبت في ظم اي وكذا باطن كما في غيره من
 باحصيا ان ينصبا علمه علامات لان احصيا كل شئ محسب ومقتضى
 هذه العبارة ان المراد بالحصيا المتن احصيا المعدن نعم والحوادث
 يراد به احصيا البقعة نفسها شحا علم السلف والخلف المراد من هذه العبارة
 المتقدمون والمتأخرون عن ولا باطن جغرافي غيره بل انما يملك
 المسمى علمه بعد استخراجها من قلا سم وانظر لخص الباطن بذلك
 فان الظم كالباطن في ذلك لا يملك بعد الحفر فليجرب وعبارة اصله مع ثمرة المعدن
 الباطن لا يملك محله بالحفر والعمل بطلانها والاحصيا في معان على ما ياتي في الاظهر
 كالظم والثاني يملك بذلك اذ قصد التملك كالموات وفي الاول بان الموات يملك
 بالعامر وحفر المعدن تحسب كالموات كالمال المالح الماي والجزء الذي حفر قال سم وهذا
 التسمية يدل على ان هذه الثلاثة لا يثبت فيها اختصاص بوجه وكذا في الباطن
 على المعقد ولا يثبت فيه اقطاع ولو لا لرافق على المعقد في بركة
 بكر الباطن وحكي عنهما عن ش وظاهره ان السلم والحشيش والطين من المعدن
 الظم فيثبت فيه ما ذكره من الاقطاع فقط لا لاختصاصه خلافا لما يوهب
 كلام المص والمراد بالقطاع فيه اقطاع المرافق لا التملك عن فان ضاقت
 اي بخلاف ما اذا استعابا بكل واحد من جانبيه ولو ذميا قول قدم سابق
 ولو ذميا ونقل عن شيخنا في ما يوافق عن من على م اي وان لم يعلم بان جبا
 معا او جهل الحال اوع بينهما الانتفاء المرجح فان وسما اجتماعا وليست عند
 اخذ اكثر من الاخر البرضاة قاله في الجواهر وهو مجموع على اخذ اكثر من البقعة
 لا النيل اذ له اخذ اكثر منه من لو كان مسلما والاخر في ميا قدم المسلم كملحة الاذرى
 نظير ما مر في مقام عدل السواق سم مر وعبارة قول نعم ان كان احدهما مسلما
 قدم ولو اقرع بعد رجاحتهم هل المراد حاجته يومه او اسبوعه او شهره
 او سنة او عمره الغالب او عادة الناس من ذلك سم على نحو قول المتر
 اعتبار الغالب في اخذ الزكاة وقد يقال بل الاكثر باعتبار عساة
 الناس ولو للتجارة ويفرق بينه وبين الزكاة بان الناس مستركون في المعدن
 بالاصالة بخلاف الزكاة فان مبناها على الحاجة ومن ثم اختلفت على الغنى

هذا هو الحكم في المعدن الظم وهو انها لا تملك بالمحصيا ولا يملك ظاهرا ولا
 لا يملك باحصيا من وقوله ولا ينبت في ظم اي وكذا باطن كما في غيره من
 باحصيا ان ينصبا علمه علامات لان احصيا كل شئ محسب ومقتضى
 هذه العبارة ان المراد بالحصيا المتن احصيا المعدن نعم والحوادث
 يراد به احصيا البقعة نفسها شحا علم السلف والخلف المراد من هذه العبارة
 المتقدمون والمتأخرون عن ولا باطن جغرافي غيره بل انما يملك
 المسمى علمه بعد استخراجها من قلا سم وانظر لخص الباطن بذلك
 فان الظم كالباطن في ذلك لا يملك بعد الحفر فليجرب وعبارة اصله مع ثمرة المعدن
 الباطن لا يملك محله بالحفر والعمل بطلانها والاحصيا في معان على ما ياتي في الاظهر
 كالظم والثاني يملك بذلك اذ قصد التملك كالموات وفي الاول بان الموات يملك
 بالعامر وحفر المعدن تحسب كالموات كالمال المالح الماي والجزء الذي حفر قال سم وهذا
 التسمية يدل على ان هذه الثلاثة لا يثبت فيها اختصاص بوجه وكذا في الباطن
 على المعقد ولا يثبت فيه اقطاع ولو لا لرافق على المعقد في بركة
 بكر الباطن وحكي عنهما عن ش وظاهره ان السلم والحشيش والطين من المعدن
 الظم فيثبت فيه ما ذكره من الاقطاع فقط لا لاختصاصه خلافا لما يوهب
 كلام المص والمراد بالقطاع فيه اقطاع المرافق لا التملك عن فان ضاقت
 اي بخلاف ما اذا استعابا بكل واحد من جانبيه ولو ذميا قول قدم سابق
 ولو ذميا ونقل عن شيخنا في ما يوافق عن من على م اي وان لم يعلم بان جبا
 معا او جهل الحال اوع بينهما الانتفاء المرجح فان وسما اجتماعا وليست عند
 اخذ اكثر من الاخر البرضاة قاله في الجواهر وهو مجموع على اخذ اكثر من البقعة
 لا النيل اذ له اخذ اكثر منه من لو كان مسلما والاخر في ميا قدم المسلم كملحة الاذرى
 نظير ما مر في مقام عدل السواق سم مر وعبارة قول نعم ان كان احدهما مسلما
 قدم ولو اقرع بعد رجاحتهم هل المراد حاجته يومه او اسبوعه او شهره
 او سنة او عمره الغالب او عادة الناس من ذلك سم على نحو قول المتر
 اعتبار الغالب في اخذ الزكاة وقد يقال بل الاكثر باعتبار عساة
 الناس ولو للتجارة ويفرق بينه وبين الزكاة بان الناس مستركون في المعدن
 بالاصالة بخلاف الزكاة فان مبناها على الحاجة ومن ثم اختلفت على الغنى